

مادة ٢ - تنقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة وكذا اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ الى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٣ - تنشأ بالقوات المسلحة قيادة للقوات البرية وتحدد اختصاصاتها وتشكيلها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويكون شاغل هذه الوظيفة بدرجة وزير .

مادة ٤ - نقل الأجهزة التالية من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة :

- (١) مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك
- (٢) المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة .
- (٣) المؤسسة العامة للأحبارين القدماء .
- (٤) المؤسسة العامة للطيران ( عدا شركة الطيران العربية المتحدة ) .
- (٥) مكتب المستشار الصناعي بكونلون ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو .
- (٦) مكتب المنظمات العسكرية .

وتحدد تبعيتها وأوضاعها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥ - تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية وتضم لميزانية القوات المسلحة كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة .

وينقل للقوات المسلحة جميع العاملين المدنيين الذين يعملون حالياً بالجيش .

مادة ٦ - تنقل الاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة التي كانت تمارسها وزارة الحربية إلى القيادة العليا للقوات المسلحة .

وتنشأ بالقوات المسلحة هيئة للشئون المالية والإدارية لتحديد اختصاصاتها وتنظيمها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤

مدير رئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ ( ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم وزارة الحربية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة الوطنية والقوانين المعدلة له ، وقرارات رئيس الجمهورية المكمل له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم القوات المسلحة والقرارات المنظمة لهذا القرار ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن اختصاصات مجلس الدفاع القومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسئولاً أمام رئيس الجمهورية عن القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الإدارية والعسكرية .

ويختص بما يأتي :

قيادة القوات المسلحة العاملة والاحتياطية وإعدادها للقتال والعمل على بلوغ وحداتها وأفرادها أقصى درجات الكفاية في التنظيم والتسلح والتدريب والثقافة والروح المعنوية .